OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام : 09/ 11/ 2022
تاريخ القبول : 26/ 01/ 2023

مجلة الآداب

السياسة النقدية للسلطان الكامل محمد الأيوبي وآثارها الاقتصادية (615-635هـ/1219م-1237م)

د. موضي بنت عبدالله السرحان*
msarhan@ksu.edu.sa

الملخص:

يهدف البحث إلى تتبع السياسة النقدية للسلطان الملك الكامل محمد الأيوبي وآثارها الاقتصادية خلال فترة حكمه الممتد قرابة عشرين عاماً، ومعرفة الأسباب التي دفعته لذلك، والأدوات التي استخدمها، والنتائج التي ترتبت عليها. وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة ويلحق بها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع، يتناول المبحث الأول الأوضاع الداخلية عند تولي السلطان الكامل محمد الأيوبي، ثم يتناول المبحث الثاني السياسة النقدية للسلطان الكامل وآثارها على اقتصاد الدولة، ويعرض المبحث الثالث تقييماً للسياسة النقدية للكامل من حيث الإيجابيات والسلبيات. وقد توصل البحث إلى أن السلطان الملك الكامل محمد الأيوبي قد اتخذ سياسة نقدية جديدة عما سبقه من سلاطين الدولة الأيوبية، فرضتها الأزمة الاقتصادية التي وصلت إلى قمتها في مدة حكمه. وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في إيجاد عملات نقدية جديدة، ذات جودة عالية، ساهمت في استقرار النظام النقدي في الدولة، فإن هذا الاستقرار كان مؤقتاً، حيث إن الخلل كان نابعاً في الأصل من ضعف الإنتاج، وسوء الوضع الاقتصادي العام للدولة، وضعف الرقابة الحكومية على الصيارفة والتجار.

الكلمات المفتاحية: الدولة الأيوبية، الملك الكامل محمد، الدينار، الدرهم، الفلوس.

*أستاذ التاريخ الإسلامي الوسيط المشارك - قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: السرحان ، موضي بنت عبدالله ، السياسة النقدية للسلطان الكامل محمد الأيوبي وآثارها الاقتصادية (615-635هـ/1219م-1237م)، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع1، 2023: 537-566.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i1.1403

OPEN ACCESS
Received: 09-11-2022
Accepted: 26-01-2023

مجلة الآداب

Ayyubid Sultan Al-kamil Mohammed's Monetary Policy and its Economic Effects (615-635AH/1219-1237AD)

Dr. Mody Abdullah Al-Sarhan *

msarhan@ksu.edu.sa

:Abstract

The study aims to trace back the monetary policy implemented by Sultan Al-kamil Mohammed of Ayyubid State and identify the embedded economic effects at the time, the motives, the means and the ensuing outcomes of that policy. The study comes in an introduction, three sections, and a conclusion followed by a list of references. The first section examines the internal conditions of the state when Sultan Al-Kamel assumed power. The second section details the monetary policy and its implications for the State's economy. The third section provides an assessment of the Sultan's monetary policy in terms of pros and cons. The study revealed that Sultan Al-Kamel implemented an entirely new monetary policy, dictated by the economic crisis during his reign. Despite the monetary policy success in creating new, high-quality currency that contributed to the stability of the monetary system in the country, it financial stability was short-lived and transient. The problem originated from low productivity, deteriorating economic conditions of the state, poor government control l over money exchange agents and Merchants.

Keywords: The Ayyubid Dynasty, Al-kamil Mohammed, Dinar, Dirham, Money.

* Associate Professor for Islamic and Medieval history, Department of History, Faculty of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Sarhan, Mody Abdullah, Ayyubid Sultan Al-kamil Mohammed's Monetary Policy and its Economic Effects (615-635AH/1219-1237AD), Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, i1, 2023: 537 -566.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

تعدّ النقود الوسيلة الأولى والأساسية التي يمكن أن يُقاس بها قوة وثبات النظام المالي في أية دولة، فضلًا عن كونها مؤشرًا مهمًا على الاستقرار والاتزان الاقتصادي، إضافة إلى أنها وسيلة التعاملات التجارية الأولى، وأداة حصر الواردات والنفقات، وتقدير قيمة السلع والخدمات، ووسيلة شراء المواد الأولية اللازمة للصناعة. كما أن النقود وعاء لاختزان القيمة المادية ونقلها من مكان لآخر، لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، واستثمارها في تحقيق مكاسب مادية واقتصادية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

وقد اتّبع سلاطين الدولة الأيوبية سياسة نقدية خاصة، فرضتها الحالة النقدية والاقتصادية للبلاد في نهاية عهد الدولة العبيدية (358-567هـ/968-1171م)، فضلًا عن التحدي الكبير الذي كان ينتظرهم وهو توحيد الجبهة الداخلية والجهاد ضد الصليبيين، لذلك حاولوا جاهدين المحافظة على قيمة الدينار والدرهم قدر الطاقة، مما أوجد نوعًا من الاستقرار الاقتصادي في بعض الأوقات، وساهم في تحقيق الدولة لمشروعها في مقاومة الحملات الصليبية في مرحلة حرجة من تاريخ الجهاد ضد الصليبيين في الشرق.

إلا أن هذه السياسة النقدية لم تستمر على وتيرة واحدة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها الدولة الأيوبية، لذا اتبع سلاطين الدولة الأيوبية مجموعة من الإجراءات النقدية لمعالجة الأزمات النقدية التي تمر بها البلاد من حين إلى آخر، ولعل أبرز هذه الإجراءات قد حدثت في عهد الملك الكامل محمد (615-635هـ/1219م-1237م)، إذ بلغت الضائقة النقدية في عهده مداها، مما دفعه لاتخاذ سياسة نقدية مغايرة لمن سبقه من السلاطين الأيوبيين[1].

وتكمن إشكالية البحث في تتبع السياسة النقدية التي قام بها السلطان الكامل محمد، وتبيان آثارها الاقتصادية في الدولة الأيوبية.

سوف ينطلق البحث من بعض التساؤلات التي تدور حول كل من: الأوضاع الداخلية عند تولي السلطان الكامل محمد الأيوبي، السياسة النقدية للسلطان الكامل وآثارها على اقتصاد الدولة، تقييم السياسة النقدية للكامل من حيث الإيجابيات والسلبيات، وسيحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة متبعًا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي.

ومن أبرز المصادر التي سيعتمد عليها البحث كتاب "المنهاج في علم خراج مصر" لأبي الحسن المخزومي (ت: 585هـ/1189م)، وكتاب "قوانين الدواوين" للأسعد بن مماتي (ت: 606هـ/1209م)، وكتاب "كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية" لمنصور بن بعرة الكاملي، وكتاب "شذور العقود في ذكر النقود" للمقريزي (ت: 845هـ/1441م).

ومن الدراسات الحديثة التي استفاد منها هذا البحث، دراسة حسنين ربيع عن "النظم المالية في مصر زمن سلاطين الأيوبيين"، ورأفت محمد النبراوي عن "النقود الصليبية في الشام ومصر"، ودراسة فوزي الطواهية عن "الحياة الاقتصادية في مصر في العصر الأيوبي"، ودراسة بلال صبحي عن "النقود الفضية الأيوبية في متحف السَّلْط".

الأوضاع الداخلية للدولة عند تولي السلطان الكامل الحكم:

قسَّم الملك العادل الأيوبي[2] دولته بين أبنائه قبيل وفاته، فأعطى الكامل محمدًا حكم مصر، والمعظم عيسى[3] حكم بلاد الشام، والأشرف موسى حكم الجزيرة الفراتية[4]، ومنح ابنه الكامل ولاية العهد، والحق في السلطنة من بعده[5]، وأخذ يتنقل بين الأقاليم التي يحكمها أولاده، يستشيرونه في كل أمر إلى أن توفي في سنة 615هـ/ 1228م[6]، ولقد عبر ابن الأثير عن مكانة الملك العادل في الدولة بقوله: "ضعفت نفوس الناس [عند وفاة الملك العادل]، لأنه السلطان حقيقة، وأولاده وإن كانوا ملوكًا إلا أنهم بحكمه، والأمر إليه، وهو ملَّكهم البلاد"[7].

ولد الكامل محمد في سنة (576هـ/1180م)، وحكم مصر قرابة أربعين سنة على شطرين، كان الشطر الأول منها نائبًا عن أبيه العادل، عندما استدعاه إليها في سنة 596هـ/1200م وجعله وليًّا لعهده[8]، ثم تولى السلطنة وانفرد بحكم مصر بعد وفاة والده سنة (615هـ/1218م) ليكون بذلك خامس السلاطين الأيوبيين[9]، واستولى على دمشق بعد وفاة أخيه المعظم عيسى في سنة 626هـ/1229م[10]. ومن أبرز آثاره دار الحديث الكاملية في القاهرة[11].

وتُعد فترة حكم الكامل محمد من الفترات المليئة بالتحديات في التاريخ الأيوبي، إذ عاشت الدولة في عهده حالة من الصراع السياسي بين الملوك والأمراء الأيوبيين داخليًا، فضلا عن التصدي للخطر الصليبي القائم خارجيًا والذي انعكس في الحملة الصليبية الخامسة على دمياط في سنة (615هـ/1218م)[12]. وقد كلّفت هذه التحديات الدولة نفقات كبيرة، دفعتها إلى الاهتمام بجميع ما يمكن أن يدر دخلًا على الدولة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل الزراعة، والتجارة، والصناعة، وتحصيل الضرائب، وغيرها من مصادر الدخل الأخرى[13].

وعلى الرغم من النشاط الذي قام به السلاطين الأيوبيون للحفاظ على مداخيل ثابتة في الخزينة، وتحقيق توازن بين واردات الدولة ونفقاتها، فإن الأزمات الاقتصادية الحادة التي تعرض لها اقتصاد الدولة نتيجة لأسباب وعوامل متعددة، قد تسببت في حدوث ضائقة نقدية كبيرة، أخذت تتفاقم مع مرور الوقت حتى وصلت إلى ذروة مستواها في عهد الكامل محمد.

كما أن حالة الحرب المستمرة مع الصليبيين في الشرق، واستقوائهم بالقوى الصليبية الغربية، كانت سببًا في توجيه أغلب نفقات الدولة الأيوبية إلى القطاع العسكري، كما أدت إلى إهمال باقي القطاعات الأخرى في الدولة، إذ أُهمل النشاط الزراعي إلى حد كبير، سواء من حيث صيانة وسائل الري والسدود القائمة عليها، أو من حيث الاهتمام بحالة الأيدي العاملة في النشاط الزراعي، واستغلال معظمها في القتال[14]. هذا إلى جانب الكلفة العالية لتجهيز الجيش والأسطول، والتي دفعت الدولة للسعي إلى جمع الضرائب المتعددة من المزارعين لخدمة فاتورة الحرب ضد الصليبيين[15].

وهو ما أرهق الفلاحين ودفع بكثير منهم إلى هجرة أراضيهم والالتجاء إلى المدن، هروبًا من نير الضرائب، وبحثًا عن وسيلة أفضل للعيش عن طريق العمل في أية حرفة في المدن، يأمنون بها على أنفسهم بين أسوارها[16]، وتعبيرًا عن الوضع السّيء للفلاحين.

ويشير المقريزي إلى ذلك بقوله [17]: "فلما دُهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم، اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وجلوا عن أوطانهم، فقلّت مجابي البلاد ومتحصلها، لقلة ما يزرع بها، ولخلوّ أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم وعلى من بقي منهم".

هذا فضلًا عن الأضرار المباشرة الناجمة عن الحرب مع الصليبيين، مثل إحراق الأراضي الزراعية، والاعتداء على الممتلكات، والاستيلاء على المزارع والقرى الزراعية بكاملها، ومثال ذلك ما رواه ابن العديم عن اعتداء الصليبيين على الأراضي الزراعية لحلب بقوله: "وقلّ الربيع ببلد حلب لاستيلاء الفرنج على أكثر بلادها، والخوف على باقيه، وقلّت الأموال واحتيج إليها لصرفها إلى الجند، فباع لؤلؤ قرىً كثيرةً، كان المتولي بيعها القاضي أبا غانم محمد بن هبة الله بن أبي جرادة قاضي حلب، ولؤلؤ يتولى صرف أثمانها في مصالح القلعة والجند والبَلَد"[18]. ويشير هذا النص إلى الآثار السلبية للصراع الصليبي الإسلامي على الإنتاج الزراعي، وأثر ذلك على النشاط الصناعي والتجاري.

وفي السياق ذاته، فقد عانت المدن الإسلامية التي كانت تقع تحت حصار الحملات الصليبية على الشرق من أزمات اقتصادية حادة، انعكست في انتشار الكساد التجاري، وانهيار الصناعة، وانتشار الجوع، وغلاء الأسعار لندرة السلع، وانتشار الأوبئة.

ففي حصار مدينة دمياط الذي استمر قرابة الثلاث سنوات، إذ بدأ في سنة (615هـ/1218م)، وانتهى سنة (618هـ/1221م)، عاش أهلها في أزمة اقتصادية طاحنة: "فقد تعذّرت عليهم الأقوات وغيرها... وكثر القتل فيهم والجراح والموت والأمراض"[19]. كما أن مدينة تِنِّيس[20] كانت في مرمى الهجمات الصليبية بصورة مستمرة، ولأنها أحد المراكز الاقتصادية المهمة في الدولة الأيوبية في ذلك الوقت[21]، فقد تأثّر النشاط الاقتصادي بها تأثيرًا بالغًا، خلال سنوات (571هـ/1175م)، (573هـ/1177م)، (576هـ/1181م)، مما دفع صلاح الدين الأيوبي إلى إخلائها من السكان في سنة (588هـ/1192م)، ولم يترك بها إلا حامية في القلعة.

ثم هدم الكامل محمد عمران المدينة وتحصيناتها في سنة (624هـ/1227م)، خوفًا من استيلاء الفرنج عليها، واتخاذها قاعدة للهجمات المتكررة على دمياط وغيرها من المدن المجاورة. فاختفت المدينة تمامًا، وفقدت بذلك الحياة الاقتصادية في عهد الكامل محمد مدينة صناعية مهمة، وهي مدينة تِنِّيس التي كانت تشتهر بعمل الثياب السّريَّة[22]، وتصنع منها كسوة الكعبة[23].

وانعكست الحروب الصليبية على النشاط التجاري بين الشرق والغرب خلال عهد الدولة الأيوبية، فعلى الرغم من الاهتمام البالغ الذي أولاه السلاطين الأيوبيون للنشاط التجاري على اعتبار أنه أحد الروافد المهمة لخزينة الدولة التي كان يجب أن تكون وفيرة وقوية لدعم النشاط العسكري، فإن هذا النشاط قد تعثر في كثير من الأوقات لأسباب متعددة، لعل أبرزها موقف البابوية في روما، التي كانت تعارض بشدة أي تعامل تجاري بين تجار البندقية والدولة الأيوبية، وتمثل تصلبها غالبًا في هذه السياسة حول تصدير البندقية للسلع التي تستخدم في الصناعات العسكرية مثل الأخشاب والقار والحديد وغيرها[24]. كما أصدر البابا إسكندر الثالث قرارًا بالحرمان ضد أي أوروبي يقدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للجانب الإسلامي[25].

والواقع أن المدن الإيطالية لم تُعِر قرارات البابوية اهتمامًا، بل ضربت بقراراتها عرض الحائط، وجعل سكانُها مصالحَهم التجارية فوق أي قرارات للكنيسة، واستمروا في عقد الاتفاقيات التجارية مع سلاطين الدولة الأيوبية، مثل اتفاقيات سنة 568هـ/1173م، و581هـ/1167م مع صلاح الدين الأيوبي، واتفاقية سنة 596هـ/1200م مع الملك العادل[26].

وقد وصف صلاح الدين الأيوبي التجارة مع المدن الإيطالية في إحدى رسائله إلى الخليفة العباسي الناصر لدين الله عام 587هـ/1182م، التي أنشأها القاضي الفاضل بالقول: "ومن هؤلاء الجيوش البنادقة والبياشنة والجنوية، كل هؤلاء تارة يكونون غزاة لا تُطاق ضراوة ضرّهم، ولا تطفئ شرارة شرهم، وتارة يكونون سفارًا يحتكمون على الإسلام في الأموال المجلوبة وتقصر عنهم يد الحكام المرهوبة، وما منهم إلا من هو الآن يجلب إلى بلدنا آلة قتاله وجهاده، ويتقرب إلينا بإهداء طرائف أعماله وتلاده، وكلهم قد قررت معهم الموصلة، وانتظمت معهم المسالمة على ما نريد ويكرهون، وعلى ما نؤثر وهم لا يؤثرون"[27].

لم يتغير هذا الموقف النفعي للمدن الإيطالية تجاه معارضة البابوية للتجارة مع الدولة الأيوبية إلا في عهد السلطان الكامل محمد، حيث قررت هذه المدن قطع الصلات التجارية مع الدولة الأيوبية بعد فشل الحملة الصليبية الخامسة (615-618هـ/1216-1228م)، وأصدر دوق البندقية قرارًا بمنع المتاجرة مع الأيوبيين[28]؛ مما تسبب في زيادة حالة الكساد التجاري في عهد الملك الكامل.

يضاف إلى ذلك، تأثر الحالة الاقتصادية في عهد الملك الكامل بالحروب الأهلية التي كانت السمة الغالبة في علاقاته مع إخوانه الملوك في بلاد الشام، ولعل أبرز فصول هذا الصراع مع أخيه المعظم عيسى حاكم الشام، فما إن علم بوفاة أخيه سنة 624هـ/1227م، حتى عمل على السيطرة على دمشق، فحاصرها في سنة 626هـ/1229م.

وفي ذلك يروي ابن كثير: "...وضيّق على أهلها فقطع الأنهار ونهبت الحواصل وغلت الأسعار، ولم يزل الجنود حولها حتى أخرج منها ابن أخيه صلاح الدين الملك الناصر داود بن المعظم، على أن يقيم ملكا بمدينة الكرك والشوبك ونابلس وبرا ما بين الغور والبلقاء...ثم سار الكامل فحاصر حماة وكان صاحبها الملك المنصور بن تقي الدين عمر قد توفي، وعهد بالأمر من بعده إلى أكبر ولده المظفر محمد، وهو زوج بنت الكامل، فاستحوذ على حماة أخوه صلاح الدين قلج أرسلان، فحاصره الكامل، حتى أنزله من قلعتها، وسلمها إلى أخيه المظفر محمد"[29]. ولا شك أن مثل هذه الحروب، والمناوشات الداخلية، قد أرهقت خزينة الدولة في عهد الكامل محمد، بجانب الحروب الخارجية مع الصليبيين.

فبالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تسببت فيها الحروب في عهد الكامل محمد، نجد الكوارث الطبيعية قد تسببت أيضًا في إيجاد نوع من الضغط على الخزينة الأيوبية، فما إن أسند السلطان الملك العادل أبو بكر ولاية العهد لابنه الملك الكامل محمد بأن يتولى نيابة مصر في سنة 596هـ/1200م، حتى استُهلت فترة حكمه بحدوث أزمة اقتصادية خانقة، بسبب انخفاض منسوب مياه النيل، الذي

استمر ثلاث سنوات متتالية (596-598هـ/1200-1202م)، فقد "أخذ الماء في النقصان، فاشتد الغلاء، وامتد البلاء، وهلك القوي، فكيف الضعيف"[30]، "فكان الغلاء العظيم بالديار المصرية، وتعذَّرت الأقوات بها حتى أكل الناس الميتة، وأكل بعضهم بعضًا، ثم تبع ذلك وباء عظيم وموتان"[31].

ويذكر أبو شامة: "انتظرنا زيادة بحر النيل في أوقاتها... فأخذ في النقص، وهو مرجو الزيادة مأمول الوفاء على العادة، فقنط الناس، ووقع اليأس، واشتد المحل، وغلا السعر، ويئس الفلاحون من الفلاح، فأجفلوا من البلاد للانتزاح"[32].

وانعكست حالة التدهور الحاد الذي وصل إليه النشاط الزراعي خلال هذه الأزمة التي كان يتولى فيها الملك الكامل حكم مصر نيابة عن والده، على النشاط الصناعي، ويشير الذهبي إلى هذه الأزمة وما خلفته من آثار في روايته عن أحداث سنة (597هـ- 1201م) فيقول: "فلو قال القائل مات ثلاثة أرباع أهل الإقليم لما أبعد... وقيل إن مصر كان بها تسع مائة منسج للحصر فلم يبق إلا خمسة عشر منسجًا"[33].

وقياسًا على هذه الإحصائية بالنسبة لنساجي الحصر، يمكن القول أن القطاعين الصناعي والحرفي في مصر قد خسر في هذه الأزمة فقط أكثر من 98% من طاقته. وذكر المقريزي في أحداث هذا الغلاء أنه: "تعطلت الصنائع، وتلاشت الأحوال، وفنيت الأقوات والنفوس، حتى قيل: سنة سبع افترست أسباب الحياة، فلما أغاث الله الخلق بالنيل، لم يوجد أحد يحرث أو يزرع. ولم تزرع أكثر البلاد لعدم الفلاح"[34].

وقد تسبب قصور النيل في بعض السنوات إلى إحداث موجة كبيرة من الغلاء أثناء عهد الملك الكامل، فقد ارتبطت أسعار المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب منها، مثل القمح والشعير والفول وغيرها بوفاء النيل وقصوره، إذ سيزداد الجفاف، وتتلف المحاصيل، ويتأخر موسم زراعتها عن الموعد المناسب، ويدفع الناس إلى خزنها دون طرحها في الأسواق، مما يسهم بشكل أكبر في شحها ومن ثم زيادة أسعارها، وقد حدث ذلك في سنوات 617هـ/1221م، 627هـ/1231م، 628هـ/1231م[35].

ومن بين الكوارث الطبيعية أيضًا التي أثرت في زيادة الأسعار وعموم الغلاء ما تعرضت له البلاد في عهد الكامل محمد من أوبئة، وأمراض، وموجات من الجراد والفئران وغيرها من الآفات الزراعية التي أضرت بالمحاصيل والمزارع. فنجد مثلًا موجات من الجراد قد هاجمت البساتين والمزروعات في سنة (617هـ/1221م)، مما تسبب في إتلاف المحاصيل خاصة الحبوب، فارتفع سعرها، وشح وجودها كما أشار ساويرس بن المقفع في تاريخه بقوله: "كان في جمعة الفصح

المقدس... ورد على الأرض من الجراد شيء لم يُر قط في الديار المصرية مثله، حتى أنه ملأ الفضاء وستر السماء ورعى [أكل] كل خضراء... وأغلى كل شيء حتى كاد يعدم"[36]، كما أشار ابن كثير إلى حدوث الشيء نفسه في بلاد الشام في سنة (619هـ/1223م)، كان فيها "جراد كثير، أكل الزرع والثمار والأشجار"[37].

ومن الأمراض التي تفشت، ووصلت إلى درجة الوباء، وأثّرت في الحالة الاقتصادية تأثيرًا كبيرًا، الأمراض التي انتشرت في مصر سنة (592هـ/1196م)، حيث هلك فيها كثير من الناس، وزادت أسعار الحبوب، خاصة القمح، وشحت الأسواق من الخبز، "فكثرت بمصر والقاهرة الأمراض الحادة والحميات المحرقة، وزادت وأفرطت، وغلت الأشربة، والسكر، وعقاقير العطار... وغلظ الأمر في الغلاء، وعدم القوت، وكثرت السؤال، وكثرت الموتى بالجوع"[38]. وقد انتشر في سنة (633هـ/1237م) بمصر وباء عظيم، مات فيه الكثير من الناس تجاوز عددهم اثني عشر ألفًا، واستمر حتى قبل وفاة الكامل محمد بسنة، أي إلى سنة (634هـ/1238م)، وقد أدى إلى ارتفاع الأسعار، وندرة الأقوات والأدوية[39].

السياسة النقدية للسلطان الكامل محمد و آثارها على اقتصاد الدولة:

كان طبيعيًا أن تنعكس آثار هذه الأزمات الاقتصادية على قيمة النقود الأيوبية، إذ لم تكن قيمة العملة في معزل عنها بل كانت شديدة الصلة بها، خاصة بعد خروج كميات كبيرة من الذهب والفضة من مصر على إثر سقوط الخلافة الفاطمية، حيث أثّر ذلك على قيمة العملة الأيوبية عند إصدارها لأول مرة[40].

ويبين المقريزي هذه الحالة بقوله: "مقدار ما يُحْدَس أنه خرج من القصر[41] ما بين دينار ودرهم ومصاغ وجوهر ونحاس وطوبس[42] وأثاث وقماش وسلاح، ما لا يفي مُلك الأكاسرة ولا تتصوره الخواطر، ولا تشتمل على مثله الممالك، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة"[43].

ويقول المقريزي في موضع آخر لتوضيح هذه الحالة النقدية المتردّية في بداية العصر الأيوبي سنة 567هـ/1172م: "عمّت بلوى الضائقة بأهل مصر، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا، وعُدِما فلم يوجدا، ولهج الناس بما عَمهم من ذلك، وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة الغيور له، وإن حصل في يده، فكأنما جاءت بشارة الجنة له"[44].

ويستمر المقريزي في تأكيد ما خرج من مصر من ذهب وفضة في بداية حكم الأيوبيين بقوله: "فيها [568هـ] جهز صلاح الدين الهدية إلى السلطان نور الدين، وفيها من الأمتعة والآلات الفضية والذهبية والبَلوْر واليَشْم[45] أشياء يعز وجود مثلها، ومن الجواهر واللآلئ شيء عظيم القدر، ومن العين ستون ألف دينار... وثلاث قطع بَلَخْش[46]، فيها ما وزنه نيف وثلاثون مثقال"[47].

كما ازدادت الأزمة النقدية سوءًا بسبب انخفاض إنتاج مناجم الذهب في وادي العَلّاقي بالصحراء الشرقية[48]، ولم يعد للدولة إشراف رسمي على ما يُستخرج منها، بل تُرك للأفراد يجمعون منها ما يمكنهم جمعه ويصدرونه للخارج، ويؤكد ذلك الإدريسي (ت: 560هـ/1165م) بقوله: "وليس يتصل بمدينة أسوان من جهة الشرق بلد للإسلام إلا جبل العلاقي... وبه معدن الذهب والفضة، وإليه تجتمع طوائف من الطلاب لهذه المعادن... ومن هذا المعدن يخرج ويتجهز به إلى سائر البلاد"[49].

ويؤيده ياقوت الحموي في تأكيد عدم سيطرة السلطة الأيوبية على مناجم وادي العلاقي بقوله: "يحتفر الإنسان في وادي العلاقي فإن وجد فيها شيئًا فجزء منه للمحتفر، وجزء منه لسلطان العلاقي، وهو رجل من بني حنيفة من ربيعة"[50]. يُضاف إلى ذلك عدم استخدام الدولة للمناجم الحدودية مع بلاد النوبة بسبب الاضطرابات المستمرة التي كان يقوم بها النوبيون الموالون للدولة الفاطمية، فضلا عن الثورة التي أشعلها كنز الدولة والي أسوان لإعادة الدولة الفاطمية[51].

يضاف إلى ذلك ما تطرقنا إلى ذكره من ظروف استثنائية أحاطت بحكم الأسرة الأيوبية، سواء ما اعترى هذا الحكم من تنافس وإشكاليات سياسية بين أبناء البيت الواحد في الداخل، أو الخطر الصليبي وما عكسه من تكلفة باهظة للقطاع الحربي والعسكري في الدولة. فضلًا عما يمكن قوله من اهتراء وفساد مالي وإداري تفشى في مصر خلال الأيام الأخيرة من الدولة الفاطمية، وتوجه غالبية الناس إلى أسلوب تحويل ما لديهم من أموال ذهبية إلى زينة للنساء أو حفظه في منازلهم[52]. جميع هذه الأمور دفعت الملك الكامل إلى إجراء تعديلات كبيرة على النظام النقدي لتلافي هذه الأسباب، الذي ربما قد وصلت في عهده إلى ذروة ضررها.

توزعت العملة الأيوبية التي كان يتم التعامل بها بين عدة فئات نقدية[53]، وهي الدينار الذهب، ووزنه الشرعي 4.25 جرام، والدرهم الفضة ووزنه الشرعي 2.97 جرام، والفلوس النحاسية التي كان يتم التعامل بها عدًا ووزنًا، إلى جانب عدد من الدنانير الإقطاعية الإسمية، وهي الدينار الجيشي[54]، ودينار الأسطول[55]، إضافة إلى الدينار الصوري[56].

بلغ الاضطراب النقدي في الدولة الأيوبية مداه قبيل تولي الكامل محمد، فعلى الرغم من التدخلات التي سبقته في شؤون الدينار والدرهم، سواء في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي[57]، أو في عهد والده الملك العادل[58]، فإن هذه التدخلات لم تُجد نفعًا، ولذا قرر اتخاذ سياسة نقدية جديدة، عمادها التخلص من العملات القديمة، وإعادة ضرب نقود جديدة بمواصفات خاصة، معلنًا عن وجود نظام نقدي جديد.

بدأ الكامل محمد عهده بضرب دنانير ذهبية تذكارية على عادة السلاطين الأيوبيين عند اعتلائهم السلطنة، وقد حفظت دار الكتب المصرية عددًا من هذه الدنانير، إذ ضُرب بعضها في الإسكندرية سنة 617هـ/1220م، والبعض الآخر في القاهرة سنة 622هـ/1225م، والفسطاط سنة 624هـ/1227م[59].

وعندما شرع الكامل محمد في سياسته النقدية الجديدة، عمل على ضرب دنانير ذهبية جديدة تسير على نموذج دينار الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله (495- 524هـ/1102-1130م) والذي كان معجبًا بها أشد الإعجاب، فاتخذها نموذجًا، وأمر بضرب دنانير جديدة باسمه، يفوق عيارها الدينار الأميري، وفي ذلك يقول ابن بعرة: "انتهى المُلك إلى الآمر، الذي عرف به الدينار الأميري العال... ولما علم مولانا السلطان الكامل علو الدينار عن الأميرية أراد أن يعلو همّته البرور عنها، وحيف عيار الدنانير المختومة باسمه عن الأميرية وهي أعلى منها، ولا في شرق الأرض ولا غربها دينار أعلى من عيار الأميري إلا الكاملي"[60].

ويدل على جودة الدينار الكاملي، وعلو عياره، ما أثبتته إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت بالدراسة ثمانية عشر دينارًا كامليًا محفوظًا في المتحف البريطاني، وتوصلت إلى أن أربعة من هذه الدنانير تبلغ نسبة الذهب فيها 95%، وفي البقية 99.83%[61].

وبعد أن عالج الكامل محمد مسألة الدينار، التفت إلى الدرهم الفضي، حيث أصدر أمرًا في سنة 622هـ/1125م بضرب الدراهم الكاملية، وجعلها الأساس في التعامل بين الناس، وكان ثلثاها فضةً، وثلها نحاسًا. وأتبع هذا الأمر بعدد من الإجراءات، أولها إلغاء التعامل بالدراهم العتق، ولعله قصد بالدراهم العتق، دراهم فاطمية قديمة، أو الدراهم الناصرية التي سكها الناصر صلاح الدين، أو القراطيس السود العادلية، التي سكها الملك العادل[62].

ثم أمر بجمع الدراهم العتق من الناس واستبدالها بالدراهم الكاملية على أساس سعر صرف الدينار هو ستون درهمًا منها[63]، ثم يعاد سبكها دراهمَ كاملية جديدة، يقول الدواداري: "وفي ذي

القعدة ضربت... دراهم مستديرة، وهي هذه الدراهم المتعامل بها يومئذ المعروفة بالكاملية، وأمر السلطان الملك الكامل أن لا يتعامل بالدراهم القديمة المصرية، وصار كلما تحصل منها شيء يسبك ويعمل من الضرب الجديد"[64].

ويقول المقريزي: "دخل الملك الكامل فأبطل الدرهم الناصري، وأمر في ذي القعدة من سنة 622هـ بضرب دراهم مستديرة، وتقدم أنه لا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق، وهي التي تعرف في مصر والإسكندرية بالزيوف، وجعل الدرهم الكاملي ثلاثة أثلاث، ثلثاه من فضة وثلثه من نحاس، فاستمر ذلك بمصر والشام مدة أيام ملوك بني أيوب، فلما انقرضوا، وقامت الأتراك من بعدهم... أقروا نقدهم على حاله"[65].

ونلاحظ هنا أن الملك الكامل قد منع التعامل بالدراهم العتق، أي الدراهم القديمة التي ضربت في عهود سابقة لعهده، ثم أمر بأن تجمع من الناس على أساس أن يكون الستون درهمًا منها تساوي دينارًا واحد، ولا شك أن هذا الإجراء قد أدى إلى تضرر الكثير من الناس، لما تضمن من ظلم في سعر صرف الدراهم القديمة، أي أن الدينار بعدما كان يصرف بثمانية عشر درهمًا، جعله الكامل محمد يصرف بستين درهما من دراهمه الجديدة، وهنا شعر الناس بالجور، رغم أن الدراهم الكاملية كانت أحسن جودة لأن ثلثاها فضة وثلثها الباقي نحاس، إلا أن تضررهم نابع من الصرفية الجائرة لسعر الدينار[66].

بعد أن أنهى السلطان الكامل إجراءاته النقدية تجاه الدينار والدرهم، انتقل إلى إجراء نقدي آخر، فرضته الحاجة التي كانت تضطر الناس أحيانًا إلى تقسيم الدرهم في تعاملات البيع والشراء، بتقسيمه أو تقطيعه قطعًا أصغر لشراء السلع التي يقل ثمنها عن درهم، فأمر الكامل في سنة 622هـ/1225م بإصدار فلوس نحاسية، فيذكر النويري ذلك بقوله: "في ذي القعدة [سنة 622هـ]، ضربت الفلوس بالقاهرة ومصر، وصارت من جملة النقود، وتقرر القيمة عن كل درهم ورق من معاملة الديار المصرية ستة عشر فلسًا"[67]، حيث كان كل ثمانية وأربعين (48) فلسًا تساوي درهمًا كامليًا واحدًا، ويمكن تقسيم الفلس إلى أربع قطع أو كسور نحاسية، لتسهيل الشراء والبيع بين الناس للسلع القليلة الثمن[68].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفلوس النحاسية، كأحد صور العملة النقدية في مصر، لم تحتل دورًا في النظام النقدي إلا في عهد الكامل محمد، وتحديدًا عندما أمر بسكها في شهر ذي القعدة من سنة 622هـ/1225م. ويؤكد المقريزي ذلك بقوله: "لما كان في المبيعات محقّرات تقل عن أن تُباع بدرهم

أو جزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات... فجعل بإزاء هذه المحقرات نحاسًا يضربون اليسير منه قطعًا صغارًا تسميها العرب فلوسًا لشراء ذلك...ولم تقم أبدًا... بمنزلة أحد النقدين قط"[69].

ولكن في عهد سلطنة الكامل محمد برزت الحاجة إلى أن تحتل الفلوس النحاسية مكانة أكبر في النظام النقدي المصري، استجابة لحاجة الناس إلى ما هو أقل من الدرهم في التعامل، وليتجنبوا تقطيع الدرهم الواحد إلى نصف وربع في شراء حاجاتهم اليومية، وأكد المقريزي ذلك بقوله: "وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي -بعد أن لم تكن- أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر، وهو إذ ذاك أبو الطاهر الكحلي، تستفتيه: "أيحل شرب الماء أم لا؟"، فقال: "يا أمة الله! وما يمنع من شرب الماء؟" فقالت: "أن السلطان ضرب هذه الدراهم، وأني أشتري القربة بنصف درهم منها، ومعي درهم، فيرد السقاء علي نصف درهم ورقًا، فكأني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم". فأنكر أبو الطاهر ذلك واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك الأمر بضرب الفلوس"[70]. وبهذا يوضح المقريزي مدى الحاجة الملحة التي دفعت الكامل محمد إلى ضرب فئة نقدية أقل من الدرهم حتى تلبي حاجة الناس في شراء السلع البسيطة والقليلة الكلفة.

وقد انعكست هذه الحاجة على قرار الكامل محمد، الذي أمر بضرب الفلوس الكاملية بكميات كبيرة، وصارت عملة أساسية رائجة في مصر، وسهلت على الناس الكثير من معاملاتهم في البيع والشراء، إلا أنه في الوقت نفسه قد أصبحت عرضة للتزييف والغش، وأصبح يجري ضربها خارج دار السكة السلطانية، وعندما استفحل الأمر، قرر الكامل محمد في سنة 627هـ/1229م بأن لا يتعامل الناس إلا بالفلوس الكاملية السلطانية، وما ظهر من غير ذلك يقص ويصادر[71].

زاد التضخم في الفلوس النحاسية وكسورها، وازدادت كمياتها في السوق بصورة ملحوظة، فانخفض معدل الصرف للفلوس إلى أن بلغ في سنة 629هـ/1232م تسعين درهمًا للدينار الواحد، ثم وصلت إلى مائة وعشرين درهمًا، وضاق الأمر على الناس، ولم يبق بأيديهم إلا الفلوس، وكانوا في شدّة كبيرة، حيث رفض عمال السلطان جباية الضرائب والرسوم بالنقود النحاسية[72].

اتجه السلطان الكامل تجاه إجراءات إضافية لإنهاء هذه لأزمة النقدية الخانقة، والتخفيف من التضخم الهائل في الفلوس، فأمر في سنة 630هـ/1233م، بإبطال التعامل بالفلوس وسكها، وأمر الناس بتسليم الفلوس التي لديهم إلى الصيارف، فبيعت وزنًا في سوق النحاسين بدرهمين كاملين ونصف لكل رطل منها. ثم انخفض ثمنها لتباع بعد ذلك بدرهم وربع للرطل، مما أدى إلى وقوع ضرر

كبير على الناس الذين استبدلوا ما لديهم من الفلوس النحاسية بسعر زهيد جدا[73]، وإن كان هذا الإجراء قد أعاد ظهور الدراهم الفضية مرة أخرى في الأسواق.

وبعد مرور أربعة أعوام أمر السلطان الكامل في سنة 634هـ/1236م بإعادة ضرب الفلوس النحاسية والتعامل بها[74]. وذلك يعني أن الكامل اشترى الفلوس بأسعار رخصية في سنة 630هـ/1233م، وأعاد ضربها في سنة 634هـ/1236م وباعها مرة أخرى بأسعار أعلى، وهذا الإجراء أدى إلى دخول أموال كثيرة نسبيًا إلى خزينة الدولة، ولكن كان على حساب خسارة الناس[75].

تقييم السياسة النقدية للسلطان الكامل محمد الأيوبي:

يتضح من العرض السابق، أن تغير قيمة النقد، وضعف القوة الشرائية للعملة، وما شابها في بعض الأحيان من غش وتزييف، قد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الدولة، هذا بالإضافة إلى تردي الحالة الاقتصادية لأسباب متعددة، تعرضنا لها سابقًا، قد جعلت الكامل محمد يتخذ عدة إجراءات نقدية جديدة، عمادها طرح عملات نقدية جديدة، والتخلص من العملات القديمة، وضخ كميات إضافية من النقود الجديدة في الأسواق.

لم تحقق هذه السياسة المبتغى المرجو منها، فالكثير ممن يملكون الدراهم القديمة رفضوا تبديلها بالدراهم الجديدة للخسارة التي كانوا سيتعرضون لها، حيث إن القديمة كانت توازي ستين درهمًا للدينار، أما الجديدة فكانت توازي أربعين درهمًا فقط. مما دفع بالكامل إلى أن يهدد الممتنعين بالمصادرة[76].

كما أن الصيارفة لم يلتزموا بما قررته الدولة لسعر صرف النقود الجديدة بأربعين درهمًا للدينار، بل كانوا يأخذون من الناس ثلاثة وأربعين درهمًا ونصف، أي أكثر مما قرّرته الدولة بثلاثة دراهم ونصف، وبهذا فقد امتنع الناس عن التبديل، حتى قلّ الذهب في الأسواق، وتضرر الناس ضررًا كبيرًا بسبب تفاوت سعر الصرف بين الدراهم القديمة والجديدة[77].

وهكذا فإن ما قام به الملك الكامل من تعديل في عيار الدرهم، وإصدار درهم جديد، بسعر صرف خاص أمام الدينار، قد أدى إلى اضطراب شديد في الأسواق، فظهرت سوق موازية لصرف النقود خارج سلطة الدولة، أو سوق سوداء لصرف العملة، مما نتج عنه تذبذب في أسعار السلع، وخسائر كبيرة للتجار والصيارفة، ونتج عن هذه السياسة النقدية المضطربة ارتفاع أسعار السلع إلى حد لا يوصف، حتى وصل سعر رطل الخبز إلى ثلاثة دراهم كاملية، والتبن إلى أربعين درهمًا كامليًا لكل حِمل[78].

وقد اجتهد الكامل محمد في التصدي لمسألة تزييف الفلوس النحاسية التي بدأ في سكها سنة 622هـ/1225م، وذلك عن طريق إيقاف التعامل بها لمدة مؤقتة في سنة 630هـ/1233م، كما سبق القول، وأمر الناس بتسليم ما يملكونه منها لدار الضرب بسعر أقل، وبعد أربع سنوات، أي في سنة 634هـ/1236م، أعاد ضرب الفلوس النحاسية مرة أخرة.

وبذلك يكون قد حقق إيرادات كبيرة لخزينة الدولة أنعشتها مؤقتًا، ولكن كان ذلك على حساب أموال الناس ومدخراتهم، الذين عانوا من جرّاء تغيير معايير العملة والفرق بين قيمتها الشرائية والنقدية، فأخذ يجمع النقد من خلال إبطال التعامل به وشرائه بسعر أقل، ثم إعادة طرحه للتداول مرة أخرى بسعر أعلى، وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار سعر الصرف، ومن ثم التأثير على أسعار السلع، وانخفاض ثقة التجار بالنقود، فضلًا عن ظهور سوق سوداء للصرف، ووقوع مزيد من الاضطرابات في الأسواق التجارية والمستوى المعيشي للسكان، مما دفع الناس أحيانًا إلى تحويل مدخراتهم المالية إلى عملات أخرى أكثر ثباتًا كالذهب، أو العقارات والأراضي[79].

وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر المقريزي أن المجتمع قد استمر في التعامل بالدراهم الكاملية والفلوس النحاسية المساعدة لها حتى نهاية العصر الأيوبي، وكان من نتائج الاعتماد الكبير على الدراهم الكاملية أن ارتفع سعرها مع مرور الوقت، ففي آخر سلطنة العادل الثاني (635-637هـ/1237-1239م)، وبداية سلطنة أخيه الصالح نجم الدين أيوب (637-647هـ/1239-1249م) في سنة 637هـ/1239، أصبح الدينار يصرف بثلاثة عشر درهمًا كامليًا، بعد أن كان بثمانية عشر درهمًا للدينار في عهد الملك الكامل محمد[80]، "فاستمر ذلك بمصر والشام مدة أيام ملوك بني أيوب، فلما انقرضوا، وقامت الأتراك من بعدهم... أقروا نقدهم على حاله"[81].

وقد قامت دُور سك العملة بدور مهم في تطبيق السياسة النقدية للملك الكامل، فقد تواجدت دور سك العملة الأيوبية في الديار المصرية وبلاد الشام والجزيرة واليمن، واقتصر ضرب الدنانير الذهبية على دور الضرب المصرية، في حين ظهرت الدراهم الفضية، والفلوس النحاسية في دور الضرب ببلاد الشام والجزيرة واليمن[82].

ولقد حظيت دور الضرب الأيوبية منذ عهد صلاح الدين بالإشراف الدقيق والاهتمام البالغ، وذلك لما تحمله من مسؤوليات وأعباء كبيرة باعتبارها موردًا رئيسًا من موارد الدولة، ولما تقوم به من أعمال السك وتنظيم التعامل بالمسكوكات بين المورّد والتاجر والدولة، وكان يقوم قاضي القضاة

بالإشراف على دار الضرب في غياب السلطان الذي كان يشرف على جميع عمليات الضرب[83]، وقد جرت العادة أن يَصْدر له بذلك تقليد سلطاني[84].

وقد احتوت دار الضرب الأيوبية على فئة من الموظفين الإداريين والفنيين من الصناع[85]، حيث كان الإشراف العام فيها يتم من قاضي القضاة، ويساعده في مسؤولياته جماعة من نوّابه، ويحضرون افتتاح دار الضرب كل يوم، ويشرفون بأنفسهم على عمليات صهر وسبك المعادن وضبط عيارها، وكانوا يقومون بإغلاق دار الضرب عقب الانتهاء من العمل[86].

تولى دار الضرب "صاحب دار الضرب"، وكان رئيسًا تحت يده موظف إداري اسمه "المُشارف"، وآخر اسمه "الشاهد"، وكانت مهمة المشارف حفظ قوالب السك، وعينات القطع الذهبية والفضية، وصنج العيار، واختبار عملية الحساب للقطع التي يجب أن يوقع عليها، حيث يقع تحت يده سجلات الدار، وما فيها من أوزان خاصة من الذهب والفضة، أما الشاهد، فهو الشاهد الرسمي على جميع ما تحويه دار الضرب وكتابة البيانات اللازمة في السجلات التي يشهد عليها[87]. وكانت تُحفظ هذه الأدوات في صندوق يسمى صندوق السك[88].

والصنّاع الفنيّون كان يترأسهم المقدِّم في دار الضرب، وهو المسؤول عن مراحل عمليات السبك، وعليه أن يختبر المواد المعدنية الخام الواردة إلى دار الضرب قبل السماح بصهرها وسبكها، وأن يضمن الأفران التي تستخدم لعملية اختبار تلك المواد[89]. ثم يلي النقاش وظيفة المقدم، وهو الأساس في أعمال دار السكة، حيث ينقش الرسم الذي ستسك عليه السكة ويكتب عليها النص المحدد، ثم يقوم بحفرها بإتقان، ويجب عليه أن يكون متمرّسًا فلا يشتغل بشيء سوى نقش السكة فقط، "وينبغي أن يكون بارعًا في الخط ولا يغير ما عهد إليه في الكتابة الواجبة على الدينار والدرهم، ولا يزيد في سطوره ولا ينقص منها ولا يكون ذلك إلا بإذن الملك"[90].

يلي ذلك وظيفة "الضرّاب"، وهو الموظف أو الفني الذي يتولى الضرب على السبيكة المعدنية لإنتاج سكة مضروبة، ومن ثم فإن أي خطأ يحدث على السكة، مثل عدم ظهور النص المكتوب على السبيكة، يكون مسؤولًا عنه، لذا عليه أن يدقق في تركيب الطابع على أخيه تركيبًا محكمًا، وأن لا يكون الدينار أو الدرهم مفرودًا أو ممتدًا كما هو معهود في القياس عند الطبع[91]. ثم يأتي السبّاك، وهو المسؤول عن تحضير المعدن قبل طرحه في البوتقة، سواء كان نحاسًا أم فضة أم ذهبًا، كما أنه المسؤول عن عيار وإعداد السبائك[92].

وقد قررت الدولة رسومًا يدفعها الناس لدار الضرب مقابل ضرب نقودهم، وقد ذكر المخزومي أن رسوم ضرب ألف دينار تكلّف دينارًا واحدًا، وثلثي دينار أجرة لدار الضرب، وأجرة الضرَّابين والسباكين عن كل ألف دينار ثلاثة دنانير ونصف، ونصف دينار شهريًا للوقّادين. هذا بالإضافة إلى ما يحدده ناظر دار الضرب لباقي المستخدمين، كالعامل، والنقاش، وغيرهما[93].

ودققت الإدارة المالية الأيوبية في مراقبة الصيارف، الذين قاموا بدور كبير في جمع واستبدال النقود تنفيذًا لسياسة الدولة النقدية، وقد حرصت الدولة الأيوبية على إيجاد مجموعة من الصيارف التي خضعت لمراقبة المحتسب، وكان سوق الصيارفة، وسوق المزايدة، ودكة المحتسب، تقع جميعها قرب دار الضرب بالقاهرة[94].

وكان يتم سبك المعادن لإنتاج النقد بعد تحديد النسب المقررة في دار الضرب، وذلك بصهر المعدن في الأفران المعدة لذلك حتى درجة السيولة، ثم يصب ليعمل قضبانًا تؤخذ أطرافها وتسبك لفحص نسبة المعدن فيها، ولا سيما الذهب والفضة، ويتم ذلك بحضور نائب القاضي، ثم تقطع القضبان قطعاًصغيرة، وتضرب في القوالب المعدة لنوع النقود المطلوبة.

ولا تكون الدراهم والدنانير عند الضرب إلا صحيحة ومستديرة، كما يجب الحفاظ على نسبة المعادن المكونة للمسكوكات في فترة سكها، بعد أن يجيزها القاضي[95]. ولم تخضع الفلوس النحاسية للتدقيق نفسه الذي كان يتم عند سبك الذهب والفضة[96]. أما عن النص الموجود على النقود الأيوبية، فكان ينقش على وجهها غالبًا اسم السلطان ولقبه، واسم الخليفة العباسي، ومكان الضرب وتاريخه[97]، وفي بعض الأحيان كانت تستخدم الزينة في نقش العملة، حيث تتضمن بعض الأشكال الهندسية والزخرفية[98].

وهكذا يمكن القول إن دُور سك العملة في عهد السلطان الملك الكامل الأيوبي، التي كانت موزعة بين مصر وبلاد الشام، بما تشتمل عليه من نظام فني وإداري محكم، قد قامت بدور مهم في تحقيق السياسة النقدية للكامل، إذ امتازت بالمرونة الكافية لاستقبال العملات القديمة (النقود العتق)، وإعادة سكها مرة أخرى في هيئة عملات نقدية جديدة مختلفة العيار والنسبة، وحازت على ثقة الناس والتجار في التعامل، سواء كانت هذه العملة ذهبًا، أي الدينار الكاملي الذي جاء محل الدينار الناصري، أم الدرهم الكاملي الذي حل محل الدرهم الناصري، أم الفلوس النحاسية، وهي الفلوس الكاملية ذائعة الصيت.

الخاتمة:

يستنتج مما سبق ذكره عن السياسة النقدية للسلطان الكامل محمد الأيوبي وآثارها الاقتصادية مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن الأسباب التي دفعت الكامل محمد إلى اتخاذ سياسة نقدية جديدة هي الحالة الاقتصادية المتردية التي وصلت إليها الدولة في عهده، نتيجة لتراكم الأزمات والمشكلات الاقتصادية منذ نهاية عهد الدولة الفاطمية، فضلًا عن فاتورة الحروب الصليبية باهظة الثمن، وما نتج عن هذه الحروب من تأثير سلبي على الجانب الزراعي والصناعي والتجاري.
- تمثلت سياسة الكامل محمد النقدية في إجراء تعديلات كبيرة على النظام النقدي، فأمر بضرب دنانير جديدة باسمه تكون عالية العيار، كتلك التي كانت في الدينار الفاطمي حسن السمعة الاقتصادية. كما أمر في سنة 622هـ/1225م بضرب دراهم فضية مستديرة، سُميت بالدراهم الكاملية، وأمر السلطان الكامل بضرب هذه الدراهم على أن يكون ثلثاها من الفضة، والثلث الآخر من النحاس، وأمر بإلغاء الدراهم الناصرية القديمة، وقرر تحديد سعر صرف لكل منهما.
- أنه على الرغم من أن هذه السياسة قد أنعشت خزينة الدولة مؤقتًا، فإنها مع مرور الوقت قد أثّرت سلبًا على الحالة الاقتصادية للدولة والرعية في آن واحد، حيث زادت الأسعار بصورة كبيرة، وقلّ حجم الإنتاج، وفقدت العملة الرسمية للدولة ثقة المتعاملين بها في بعض الأحيان، نتيجة لكثرة القرارات وتضاربها، وضعف الرقابة الحكومية على الصيارفة والتجار، مما أدى إلى التلاعب بسعر صرف العملة؛ مما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع، وإلحاق الضرر بالناس.

الهوامش والإحالات:

(1) للمزيد عن الحياة المالية في عهد الدولة الأيوبية انظر: ربيع، النظم المالية: 94- 105.

(2) الملك العادل أبو بكر محمد بن أيوب بن شاذي، الأخ المقرب لصلاح الدين الأيوبي، وكان في صحبته عند خروجه إلى مصر، وأناب عنه في بلاد الشام عند غيابه. وما أن توفي صلاح الدين حتى اختلف العادل مع أبنائه، فانتزع مصر والشام وقسَّمها بين أبنائه، وتوفي في سنة 615هـ/1218م. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 5/74-78.

(3) الملك المعظم عيسى بن العادل محمد، ولد بالقاهرة سنة 576هـ/1180م، وكانت نشأته بدمشق، وقد اتصف بالحزم والدهاء، وكانت وفاته في دمشق سنة 626هـ/1229م. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 128/22. الذهبي، العبر في خبر من غبر: 194/3. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان: 285/22-289.

(4) ينظر: الأشرف موسى بن العادل، كان في البداية نائبًا عن والده على مدينة الرها، ثم أُضيفت له حران، وخلاط، وميافارقين. وتوفي في سنة 635هـ/1237م. ابن خلكان، وفيات الأعيان: 330/5-333.

(5) ينظر: ابن واصل، مفرج الكروب: 211/4. الذهبي، العبر في خبر من غبر: 167/3.

(6) النويري، نهاية الأرب: 84/29-85. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 227/6.

(7) ابن الأثير، الكامل في التايخ: 306/10.

(8) المقريزي، السلوك: 1/1، 152.

(9) نفسه: 194.

(10) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 81/5.

(11)كانت وفاة الكامل محمد في دمشق سنة 635هـ/1237م، بعد مرض دام نيفًا وعشرين يومًا، عن عُمِر ناهز تسع وخمسين عامًا. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 128/22-131.

(12) للمزيد عن الحملة الصليبية الخامسة راجع: عمران، الحملة الصليبية الخامسة: 28.

(13) تعرضت البلاد في عهد الملك الكامل محمد لعدة أزمات اقتصادية حادة أدت إلى آثار مختلفة في جميع الجوانب، أهمها الجانب النقدي، وهذا ما سنفصل فيه لاحقًا.

(14) ابن العديم، زُبْدَة الحَلَب: 173/2.

(15) ربيع، النظم المالية:41-44.

(16) قاسم، ماهية الحروب الصليبية: 177.

(17) المقريزي، إغاثة الأمة: 118.

(18) ابن العديم، زبدة الحلب: 173/2.

(19) ابن الأثير، الكامل: 302/10. ابن واصل، مفرج الكروب: 32/4. الدوادري، كنز الدرر: 209/7.

(20) تِنّيس: جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ما بين الفرما ودمياط، وهي شبية إلى حد كبير بمدينة دمياط، إلا أنها أجل وأوسط، ويصنع فيها الثياب الملونة والفرش البوقلمون. ينظر: الحموي، معجم البلدان: 51/2.

(21) للمزيد عن النشاط الاقتصادي لمدينة تنيس، ينظر: النداوي، المعالم الاقتصادية لمدينة تنيس: 279-304.

(22) نوع فاخر من الثياب، كانت تشتهر به مدينة تنيس. ينظر: المقريزي، المواعظ والاعتبار: 489/1، 90/2.

(23) المقريزي، المواعظ والاعتبار: 489/1.

(24) عقدت الباباوية أكثر من مجمع لتحريم المتاجرة مع المسلمين، كان أبرزها المجمع الذي عقده البابا أنوسنت الثالث في سنة 594هـ/1197م، وأصدر مرسومًا منع فيه البنادقة من المتاجرة مع المسلمين، وهدد بتوقيع قرار الحرمان للمخالفين. ينظر:

Thatcher, A source book for medieval history: 525.

(25) Thatcher, A source book for medieval history:525.

(26) صبرة، العلاقات بين الشرق والغرب: 210.

Condor, the Latin Kingdome of Jerusalem 1099-1291: 305.

(27) أبو شامة، الروضتين: 364/2.

(28) Heyd, Histoire du commerce du Levant :389.

(29) أبو شامة، الذيل على الروضتين: 159، النويري، نهاية الأرب: 105/29. ابن كثير، البداية والنهاية: 173/17.

(30) النويري، نهاية الأرب: 12/29. قارن أيضًا: ابن الأثير، الكامل: 181/10. سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان: 90/22.

(31) ابن واصل، مفرج الكروب: 115/3-127.الدواداري، كنز الدرر: 149/7.

(32) أبو شامة، الروضتين: 463/4.

(33) الذهبي، العبر في خبر من غبر: 117/3.

(34) المقريزي، إغاثة الأمة: 105.

(35) الدواداري، كنز الدرر: 208/7، 266، 304.

(36) ابن المقفع، تاريخ مصر: 177/8، 178.

(37) ابن كثير، البداية والنهاية: 115/13.

(38) المقريزي، السلوك: 1/1، 131، 132.

(39) المقريزي، السلوك: 1/1، 250-254.

(40) بعد إسقاط الدولة الفاطمية، قام صلاح الدين بضرب نقود باسم الخليفة العباسي الحسن بن يوسف المستضي بأمر الله (566-577هـ/1170-1180م)، وباسم نور الدين زنكي، وبعد وفاة الأخير سنة 569هـ/1173م، قام بسك نقود باسمه بعد أن جاءه تقليدًا بحكم مصر والشام من الخلافة العباسية، وعقب انتصاره على الصالح إسماعيل بن نور الدين محمود في معركة قرون حماة. ينظر: المقريزي، شذور العقود: 142. ابن الأثير، الكامل: 405/11، 422.

(41) يقصد قصور الفاطميين.

(42) الطباس، جمع طبسي، وهو الإناء الصغير. المقريزي، السلوك: 1/1، 47، هـ 1.

(43) المقريزي، السلوك: 1/1، 46،47.

(44) المقريزي، شذور العقود: 27. المقريزي، السلوك: 1/1، 46.

(45) نوع من الأحجار الكريمة قريب من الزبرجد. المقريزي، السلوك: 1/1، 50، هـ 3.

(46) نوع من الياقوت، والعامة تميزه من غيره بهذا الاسم، غير أن التسمية الصحيحة هي "الياقوت البدخشي" نسبة إلى جهات بدخشان في أقصى شرق أفغانستان. المقريزي، السلوك: 1/1، 50، هـ 8.

(47) المقريزي، السلوك: 1/1، 50.

(48) فهمي، النقود العربية: 71. ووادي العَلّاقي يوجد في جنوب مصر في بلاد البجة، وبه معدن التبر بينه وبين مدينة أسوان. وبينه وبين عيذاب ثماني رحلات. ينظر: الحموي، معجم البلدان: 145/4.

(49) الإدريسي، نزهة المشتاق: 40/1.

(50) الحموي، معجم البلدان: 145/4.

(51) ابن واصل، مفرج الكروب: 16/2-17. المقريزي، السلوك: 1/1، 50، 57.

(52) براوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين: 407.

(53) ربيع، النظم المالية: 94.

(54) الدينار الجيشي هو عملة افتراضية تستعمل في ديوان الجيش لتقدير دخل الإقطاعات. ينظر: الشرباصي، المعجم الاقتصادي: 165.

(55) دينار الأسطول دينارًا افتراضيًا مختصًا بالأسطول الأيوبي، وجد عناية من صلاح الدين الذي أفرد له ديوانًا خاصًا به، وزاد في قيمته. ينظر: المقريزي، السلوك: 1/1، 45.

(56) الدينار الصوري هو الدينار الذي كان يُسك في مدينة صور الخاضعة للكيان الصليبي، إذ أنتج الصليبيون نقودًا من الذهب قلدت بها النقود الإسلامية المعاصرة لهم. وكان يَعْدل تقريبًا ثلث الدينار المصري من حيث الوزن، وتقل من حيث العيار بمقدار الثلثين. ينظر: النبراوي، النقود الصليبية: 23-27.

(57) قام صلاح الدين ببعض الإجراءات لمعالجة الضائقة النقدية الذي ورثتها الدولة الأيوبية من الدولة الفاطمية، أبرزها أنه جعل الفضة هي قاعدة التعامل وليس الذهب، بعد أن اختفى من أيدي الناس، وأن تصرف قيمة الدينار بالعملة الفضية على أساس أن يساوي الدينار ثلاثة عشر درهمًا وثلث. ثم أمر بسك دينارًا شرعيًا صحيحًا، وهو الدينار المصري. وأمر أيضًا بسك دراهم من خليط معدني نصفه من الفضة، ونصفه من النحاس وهي الدراهم الناصرية. المقريزي، السلوك: 1/1، 45؛ شذور العقود: 29.

(58) اتخذ الملك العادل أبو بكر إجراءًا في سنة 611هـ/1214م باستخدام ما عرف بالقراطيس السود العادلية، وهي عبارة عن قضبان معدنية سوداء تنقص فيها نسبة الفضة التي خلطت بالنحاس. وقد استمرت مدة وسيلة للتعامل عن طريق الوزن لعدة سنوات ثم أبطلها. النويري، نهاية الأرب: 67/19.

(59) ربيع، النظم المالية: 100.

(60) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية: 49-50.

(61) Ehrenkreutz, The Crises of Dinar in Egypt: 181.

(62) ربيع، النظم المالية: 100.

(63) النويري، نهاية الأرب: 131/29. ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار: 80/2. المقريزي، شذور العقود: 29.

(64) الدواداري، كنز الدرر: 7: 271. قارن أيضًا، النويري، نهاية الأرب: 29، 131.

(65) المقريزي، شذور العقود: 29-30.

(66) المقريزي، شذور العقود: 29-30. النويري، نهاية الأرب: 131/29.

(67) النويري، نهاية الأرب: 131/29.

(68) الدواداري، كنز الدرر: 271/7. القلقشندي، صبح الأعشى: 534/2.

(69) المقريزي، إغاثة الأمة: 90،91.

(70) المقريزي، إغاثة الأمة: 141.

(71) المقريزي، شذور العقود، 29-30. الخطط: 279/1.

(72) Boüard, Sur l'évolution monétaire de l'Egypte: 450-451.

(73) المقريزي، السلوك: 1/1، 247.

(74) نفسه: 1/1، 254.

(75) ربيع، النظم المالية: 100.

(76) ابن المقفع، تاريخ مصر: 369/8، 370.

(77) طواهية، النشاط التجاري: 300، 301.

(78) نفسه: 301.

(79) المقريزي، السلوك: 1/1، 247. طواهية، النشاط التجاري: 302.

(80) المقريزي، شذور العقود: 29-30. النويري، نهاية الأرب: 131/29.

(81) المقريزي، شذور العقود: 29-30.

(82) وجد في مصر داران رئيسيان لضرب النقود وهما دار الضرب بالقاهرة، ودار الضرب بالإسكندرية. وأمر صلاح الدين ببناء دار لضرب العلمة في مكة المكرمة، كما وجدت دور ضرب في إمارة الكرك الأيوبية، وفي عكا وطرابلس. ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية: 29-30؛

Balog, the Coinage of Ayybids :28.

(83) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية :32. الطراونة، المسكوكات الأيوبية: 27.

(84) القلقشندي، صبح الأعشى: 534/3.

(85) ربيع، النظم المالية: 103.

(86) فهمي، المسكوكات: 554.

(87) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية: 90.

(88) صبح، النقود الفضية الأيوبية: 63.

(89) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية: 91-94.

(90) الحكيم، الدوحة المشتبكة: 115/6.

(91) تفسه: 120.

(92) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية: 93.

(93) المخزومي، المنهاج في علم خراج مصر: 73-74.

(94) ربيع، النظم المالية: 105.

(95) ابن مماتي، قوانين الدواوين: 331-333؛ القلقشندي، صبح الأعشى: 535/3.

(96) القلقشندي، صبح الأعشى: 535/3-536.

(97) النبراوي، النقود الإسلامية: 102-103.

(98) نفسه: 85-97.

قائمة المصادروالمراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية

1) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م.

2) الإدريسي، محمد بن محمد الطالبي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ.

3) بروي، راشد، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م.

4) ابن بعرة، منصور الكاملي، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق: عبدالرحمن فهمي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1966م.

5) ابن تغري بردي، يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1963م.

6) الحكيم، علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تقديم: حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1958م.

7) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م.

8) ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1990م.

9) الدوادري، أبو بكر بن عبدالله ابن أيبك، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: هانس رُوبرت رويمر وآخرين. قسم الدراسات الإسلامية بالمعهد الألماني للآثار، القاهرة، 1379-1415هـ/1960-1994م.

10) الذهبي، محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

11) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

12) ربيع، حسنين ربيع، النظم المالية في مصر في العصر الأيوبي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1994م.

13) سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي بن عبدالله، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخرين، دار الرسالة العالمية، بيروت: 2013م.

14) أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

15) أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل، تراجم رجال القرنين السادس والسابع (المعروف بالذيل على الروضتين)، تحقيق: عزت العطار، بيروت، 1974م.

16) الشرباصي، أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1981م.

17) صبح، بلال، النقود الفضية الأيوبية في متحف السلط، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1993م.

18) صبرة، سيد عفاف، العلاقات بين الشرق والغرب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م.

19) الطراونة، خلف، المسكوكات الأيوبية، منشورات جامعة اليرموك، إربد، 1992م.

20) طواهية، فوزي، النشاط التجاري وحركة الأسعار في مصر زمن الأيوبيين، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج42، ع2، 2015م.

21) ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله، زُبْدَة الحَلَب في تاريخ حلب، تحقيق: سامي الدهان، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق 1951م.

22) عمران، محمود سعيد، الحملة الصليبية الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1985م.

23) العُمري، شهاب الدين أحمد بن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1985م.

24) فهمي، عبدالرحمن محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1964م.

25) فهمي، عبدالرحمن، القاهرة تاريخها وفنونها وآثارها، جامعة القاهرة، القاهرة، 1970م.

26) قاسم، عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، الكويت، 1990م.

27) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

28) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، بيروت،1997م.

29) المخزومي، أبي الحسن علي بن عثمان، كتاب المنهاج في علم خراج مصر، تحقيق: كلود كاهن، ومراجعة: يوسف راغب، د.ن، القاهرة، 1986م.

30) المقريزي، أحمد بن علي، إغاثة الأمة في كشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،2007م.

31) المقريزي، أحمد بن علي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1419هـ/1998م.

32) المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2002م.

33) المقريزي، أحمد بن علي، النقود الإسلامية المسمى شذور العقود بذكر النقود، تحقيق: محمد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، 1967م.

34) المقفع، ساويرس بن المقفع، تاريخ مصر من خلال مخطوطة تاريخ البطارقة، تحقيق: عبدالعزيز جمال، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012م.

35) ابن مماتي، أسعد أبو المكارم، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.

36) النبراوي، رأفت محمد، النقود الصليبية في الشام ومصر، دار القاهرة، القاهرة، 2001م.

37) النبراوي، رأفت، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع الهجري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م.

38) النداوي، خالد تركي عليوي، المعالم الاقتصادية لمدينة تنيس: دراسة تاريخية من النشأة حتى سنة 624هـ، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع2، 2017م.

39) النويري، أحمد بن علي، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423هـ.

40) ابن واصل، محمد بن سالم، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق: سعيد عاشور وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1957م.

Arabic references

1) ibn al-ʾAṯīr, ʿAlī ibn ʾAbī al-Karam, al-Kāmil fī al-Tārīḫ, Ed. Muḥammad Yūsuf al-Daqqāq, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1987.

2) al-ʾIdrīsī, Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭālibī, Nuzhat al-Muštāq fī ʾIḫtirāq al-Āfāq, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1409.

3) Barawī, Rašid, Ḥalat Miṣr al-Iqtiṣādīyah fī ʿAhd al-Faṭimīyn, Maktabat al-Nahḍah al-Miṣrīyah, 1948.

4) ibn Baʿrah, Manṣūr al-Kāmilī, Kašf al-ʾAsrār al-ʿIlmīyah bi-Dār al-Ḍarb al-Miṣrīyah, Ed. ʿAbdalraḥmān Fahmī, Laǧnat ʾIḥyāʾ al-Turāṯ, al-Qāhirah, 1966.

5) ibn Taġrī Bardī, Yūsuf, al-Nuǧūm al-Zāhirah fī Mulūk Miṣr & al-Qāhirah, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1963.

6) al-Ḥakīm, ʿAlī ibn Yūsuf, al-Dawḥah al-Muštabaḥ fī Ḍawābiṭ Dār al-Sikkah, Taqdīm: Ḥusayn Mūʾnis, Ṣaḥīfat Maʿhad al-Dirāsāt al-ʾIslāmīyah, Madrīd, 1958.

7) al-Ḥamawī, Yāqūt, Muʿǧam al-Buldān, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1995.

8) ibn Ḫallikān, ʾAḥmad ibn Muḥammad, Wafīyāt al-ʾAʿyān & ʾAnbāʾ ʾAbnāʾ al-Zamān, Ed. ʾIḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1990.

9) al-Dawādārī, ʾAbūbakr ibn ʿAbdallāh ibn ʾAybak, Kanz al-Durar & Ǧāmiʿ al-Ġurar, Ed. Hans Robert Roemer & Āẖarīn. Qism al-Dirāsāt al-ʾIslāmīyah bi-al-Maʿhad al-ʾAlmānī lil-Āṯār, al-Qāhirah, 1379-1415h / 1960-1994.?????????????

10) al-Ḏahabī, Muḥammad ibn ʾAḥmad, al-ʿIbar fī Ḫabar man Ġabar, Ed. Muḥammad al-Saʿīd Zaġlūl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1985.

11) al-Ḏahabī, Muḥammad ibn ʾAḥmad, Sīyar ʾAʿlām al-Nubalāʾ, Ed. Šuʿayb al-ʾArnaʾūṭ, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.

12) Rabīʿ, Ḥasanayn Rabīʿ, al-Nuẓum al-Mālīyah fī Miṣr fī al-ʿAṣr al-ʾAyyūbī, Dār al-Kitāb al-Ğāmiʿī, al-Qāhirah, 1994.

13) Sibṭ ibn al-Ğawzī, Yūsuf ibn Qazʾwiġlī ibn ʿAbdallāh, Mirāt al-Zamān fi Tawarīḫ al-ʾAʿyān, ed: ʾIbrāhīm al-Zaybaq, & Āḫarīn, Dār al-Risālah al-ʿĀlamīyah, Bayrūt, 2013.

14) ʾAbū Šāmah, ʿAbdalraḥmān ibn ʾIsmāʿīl, al-Rawḍatayn fi ʾAḫbār al-Dawlatayn al-Nūrīyah & al-Ṣalāḥīyah, ed: ʾIbrāhīm al-Zaybaq, Dār al-Risālah al-ʿĀlamīyah, Bayrūt, 1997.

15) ʾAbū Šāmah, ʿAbdalraḥmān ibn ʾIsmāʿīl, Tarāğim Riğāl al-Qarnayn al-Sādis & al-Sābiʿ (al-Maʿrūf bi-al-Ḏayl ʿalá al-Rawḍatayn), Ed. ʿIzzat al-ʿAṭṭār, Bayrūt, 1974.

16) al-Šarbāṣī, ʾAḥmad, al-Muʿğam al-Iqtiṣādī al-ʾIslāmī, Dār al-Ğīl, Bayrūt, 1981.

17) Ṣubḥ, Bilāl, al-Nuqūd al-Fiḍḍīyah al-ʾAyyūbīyah fī Maṭḥaf al-Salṭ, Master's Thesis, al-Ğāmiʿah al-ʾUrdunīyah, 1993.

18) Ṣabrah, Sayyid ʿAfāf, al-ʿAlāqāt bayna al-Šarq & al-Ġarb, Dār al-Nahḍah al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 1983.

19) al-Ṭarāwinah, Ḫalaf, al-Maskūkāt al-ʾAyyūbīyah, Manšūrāt Ğāmiʿat al-Yarmūk, Irbid, 1992.

20) Ṭawāhīyah, Fawzī, al-Našāṭ al-Tiğārī & Ḥarakat al-ʾAsʿār fī Miṣr Zaman al-ʾAyyūbyīn, Mağallat Dirāsāt al-ʿUlūm al-ʾInsānīyah & al-Iğtimāʿīyah, al-Ğāmiʿah al-ʾUrdunīyah, V 42, issue 2, 2015.

21) ibn al-ʿAdīm, ʿUmar ibn ʾAḥmad ibn Hibatallāh, Zubdat al-Ḥalab fī Tārīḫ Ḥalab, Ed. Sāmī al-Dahhān, al-Maʿhad al-Faransī bi-Dimašq lil-Dirāsāt al-ʿArabīyah, Dimašq 1951.

22) ʿUmrān, Maḥmūd Saʿīd, al-Ḥamlah al-Ṣalībīyah al-Ḫāmisah, Dār al-Maʿārif, al-Qāhirah, 1985.

23) al-ʿUmarī, Šihāb al-Dīn ʾAḥmad ibn Faḍl Allāh, Masālik al-ʾAbṣār fī Mamālik al-ʾAmṣār, Ed. ʾAyman Fūʾād Sayyid, al-Maʿhad al-ʿIlmī al-Faransī lil-Āṯār al-Šarqīyah, al-Qāhirah, 1985.

24) Fahmī, ʿAbdalraḥmān Muḥammad, al-Nuqūd al-ʿArabīyah Māḍīhā & Ḥāḍiruhu, al-Mūʾassasah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Taʾlīf & al-Tarğamah & al-Ṭibāʿah & al-Našr, al-Qāhirah, 1964.

25) Fahmī, ʿAbdalraḥmān, al-Qāhirah Tārīḫuhā & Funūnhā & Āṯāruhā, Ğāmiʿat al-Qāhirah, al-Qāhirah, 1970.

26) Qāsim, ʿAbduh Qāsim, Māhīyat al-Ḥurūb al-Ṣalībīyah, ʿĀlam al-Maʿrifah, al-Kuwait, 1990.

27) al-Qalqašandī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, Ṣubḥ al-ʾAʿšá fī Ṣināʿat al-ʾInšā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1987.

28) ibn Kaṯīr, ʾIsmāʿīl ibn ʿUmar, al-Bidāyah & al-Nihāyah, Ed. ʿAbdallāh ibn ʿAbdalmuḥsin al-Turkī, Dār Hağar lil-Ṭibāʿah & al-Našr, Bayrūt, 1997.

29) al-Maḫzūmī, ʾAbī al-Ḥasan ʿAlī ibn ʿUṯmān, Kitāb al-Minhāğ fī ʿIlm Ḫarāğ Miṣr, Ed. Claude Kahn, & Murāğaʿat: Yūsuf Rāġib, D. N, al-Qāhirah, 1986.

30) al-Maqrīzī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, ʾIġāṯat al-ʾUmmah fī Kašf al-Ġummah, Ed. Karam Ḥilmī Faraḥāt, Dār ʿAyn lil-Dirāsāt & al-Buḥūṯ al-Insānīyah & al-Iğtimāʿīyah, al-Qāhirah, 2007.

31) al-Maqrīzī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, al-Sulūk li-Maʿrifat Duwal al-Mulūk, Ed. Muḥammad Muṣṭafá Ziyādah & Saʿīd ʿAbdalfattāḥ ʿĀšūr, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, al-Qāhirah, 1419H / 1998.

32) al-Maqrīzī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, al-Mawāʿiẓ & al-Iʿtibār bi-Ḏikr al-Ḫiṭaṭ & al-Āṯār, Ed. Ayman Fūʾād Sayyid, Mūʾassasat al-Furqān lil-Turāṯ al-ʾIslāmī, Landan, 2002.

33) al-Maqrīzī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, al-Nuqūd al-ʾIslāmīyah al-Musammá Šuḏūr al-ʿUqūd bi-Ḏikr al-Nuqūd, Ed. Muḥammad Baḥr al-ʿUlūm, al-Maktabah al-Ḥaydarīyah, al-Nağaf, 1967.

34) al-Muqaffaʿ, Sāwīrus ibn al-Muqaffaʿ, Tārīḫ Miṣr min Ḫilāl Maḫṭūṭah Tārīḫ al-Baṭāriqah, Ed. ʿAbd-al-ʿAzīz Ğamāl, al-Hayʾah al-ʿĀmmah li-Quṣūr al-Ṯaqāfah, al-Qāhirah, 2012.

35) ibn Mammātī, ʾAsʿad ʾAbū al-Makārim, Qawānīn al-Dawāwīn, Ed. ʿAzīz Sūryāl ʿAṭīyah, Maktabat Madbūlī, al-Qāhirah, 1991.

36) al-Nabarāwī, Raʾfat Muḥammad, al-Nuqūd al-Ṣalībīyah fī al-Šām & Miṣr, Dār al-Qāhirah, al-Qāhirah, 2001.

37) al-Nabarāwī, Raʾfat, al-Nuqūd al-ʾIslāmīyah mundu Bidāyat al-Qarn al-Sādis ḥattá Nihāyat al-Qarn al-Tāsiʿ al-Hiǧrī, Maktabat Zahrāʾ al-Šarq, al-Qāhirah, 2000.

38) al-Naddāwī, Ḫālid Turkī ʿUlaywī, al-Maʿālim al-Iqtiṣādīyah li-Madīnat Tanīs: dirāsah Tārīḫīyah mina al-Našʾah ḥattá Sanat 624h, Mağallat Kullīyat al-Tarbiyah, al-Ǧāmiʿah al-Mustanṣirīyah, issue 2, 2017.

39) al-Nūwayrī, ʾAḥmad ibn ʿAlī, Nihāyat al-ʾIrab fī Funūn al-ʾAdab, Dār al-Kutub & al-Waṯāʾiq al-Qawmīyah, al-Qāhirah, 1423.

40) ibn Wāṣil, Muḥammad ibn Sālim, Mufarriǧ al-Kurūb fī ʾAḫbār Banī ʾAyyūb, Ed. Saʿīd ʿĀšūr & Āḫarīn, Dār al-Kutub & al-Waṯāʾiq al-Qawmīyah, al-Qāhirah, 1957.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1) Balog, p. the Coinage of Ayyubids, royal numismatic society, London.1980.

2) Boüard, Michel de, Sur l'évolution monétaire de l'Egypte medieval, Egypte contemporaine, 1939.

3) Condor, Claude R.. The Latin Kingdome of Jerusalem 1099-1291 A.D, London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1897.

4) Ehrenkreutz, Andrew S., The Crises of Dinar in Egypt of Saladin, Journal of the American Oriental Society vol. 76, No.3, Jul.-Sep. 1956

5) Thatcher, Oliver Ğ., A source book for medieval history: selected documents illustrating the history of Europe in the Middle Age, New York: C. Scribner's Sons, 1905.

6) Wilhelm Heyd, Histoire du commerce du Levant au moyen āge, Leipzig: O. Harrassowitz, 1936.

7) Balog, p. the Coinage of Ayyubids, royal numismatic society, London.1980.

8) Boüard, Michel de, Sur l'évolution monétaire de l'Egypte medieval, Egypte contemporaine, 1939.

9) Condor, Claude R.. The Latin Kingdome of Jerusalem 1099-1291 A.D, London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1897.
10) Ehrenkreutz, Andrew S., The Crises of Dinar in Egypt of Saladin, Journal of the American Oriental Society vol. 76, No.3, Jul.-Sep. 1956
11) Thatcher, Oliver Ğ., A source book for medieval history: selected documents illustrating the history of Europe in the Middle Age, New York: C. Scribner's Sons, 1905.
12) Wilhelm Heyd, Histoire du commerce du Levant au moyen āge, Leipzig: O. Harrassowitz, 1936.